ورغم تداخل الخطر السياسي مع الخطر الاقتصادي الصهيوني خلال هذه المرحلة الا ان تطور الوعي الوطني الفلسطيني (الدعوات الى المقاطعة الاقتصادية ووقف الهجرة وعدم بيع الاراضي) لم يستطع اخفاء التناقض الطبقي المتفاقم بفعل سياسة استغلال الفلاحين والطبقة العاملة. ولم تمنع شعارات الوحدة الوطنية من احداث تناقض حاد وبروز هذا التناقض في كثير من القطاعات الامر الذي حتم تداخل العوامل الاجتماعية في العوامل السياسية والاقتصادية وتفجرها في ثورة ١٩٣٦.

جـ - مرحلة الركود الاقتصادي على اثر ثورة ١٩٣٦:

اعلنت الجماهير الفلسطينية الغاضبة على سياسة الانتداب البريطاني وتضامنه مع المخططات الصهيونية اضرابا عاما في البلاد استمر اكثر من ستة اشهر وتبعه فترة من النشاط المسلح والتمرد الشعبي حتى عشية الحرب العالمية الثانية. وقد ردت السلطات البريطانية باجراءات قمعية بالغة القسوة طالت مختلف المدن والقرى الفلسطينية وتنوعت ما بين الغرامات المالية المرتفعة والسجن لفترات متفاوتة ومصادرة الممتلكات وحتى الاعدام. وبالاضافة الى ذلك وردا على دعوات المقاطعة العربية للاقتصاد الصهيوني فرضت سلطات الانتداب البريطاني اجراءات رسمية وقيودا اقتصادية مشددة لمحاربة القطاع العربي الامر الذي ادى، بالاضافة الى ظروف الاضراب العام والثورة المسلحة، الى حالة ركود كبير في البلاد. وانعكست هذه الحالة على قطاع البناء بشكل خاص فشهد تراجعا وجمودا في بعض الاحيان كما عانى قطاع الحمضيات من ازمة تصدير حادة دفعت العديد من المزارعين الى ترك الثمار على الاشجار لعدم تمكنهم من تحمل تكاليف القطاف والتعليب.

د - مرحلة الازدهار خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها:

مع تراكم سحب الحرب في اجواء اوروبا وحاجة بريطانيا الى تهدئة الاوضاع في فلسطين ومنطقة شرق المتوسط بصورة عامة خدمة لمصالحها الاستراتيجية خلال فترة الحرب، اضطرت حكومة الانتداب والسلطات العسكرية الى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية اعادت الحيوية العلنية الى النشاط السياسي والاقتصادي في البلاد. وقد استفادت مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب